مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 05 السنة 2020 ص 166- 181

تاريخ الإرسال: 2020/01/19 تاريخ المراجعة: 2020/09/08
تاريخ القبول: 2020/11/03

الفقر بين التشخيص وصياغة سياسات المكافحة

Poverty between a diagnosis and fighting policies formulation

النوني الجيلالي [1]، حاكمي بوحفص [2]
طالب دكتوراه في جامعة وهران 2 (الجزائر) ennounidj@gmail.com [1]
أ.د جامعة وهران 2 (الجزائر) hakmib2001@yahoo.fr [2]

الملخص:

يتخذ الفقر عدة أشكال، منها ما هو مادي منها ما هو اجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين الأبعاد الموضوعية (كالدخل– الملكية – المهنة – الوضع الطبقي) والأبعاد الذاتية(نمط الحياة – طريقة الإنفاق والاستهلاك– الانتماء الفكري – الوعي والثقافة.)

يعتمد فهم الفقر كظاهرة اقتصادية اجتماعية على تحليل كيفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتباين المعيشي، كما أن الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد وهى ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مهما كانت الدولة أو الاقتصاد الذي ينتمي إليه مع التفاوت الكبير في الحجم والطبيعة والفئة المتضررة؛ وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء؛

كما يتضح لنا أيضا تعدد السياسات والاستراتجيات الموضوعة لمعالجة هذه الظاهرة نظرا لتعدد المفاهيم وتعقيداتها.

الكلمات المفتاحية: الفقر– الأزمات – الدخل – الموارد – سياسة الاقتصادية.

Abstract:

Poverty takes several forms, some of them are physical or social, or even cultural, for this, the poverty is a complex phenomenon combines substantive dimensions such as (revenues, property, profession, stratification statu), and subjective dimensions (life style, expenditure and consumption method, intellectual affiliation, awareness and culture),

whereas, a good understanding and analysis of the poverty as an economic or social phenomenon based on qualitative analysis of main phenomena, first of one related to inequality of income distribution and redistribution to social groups, on the other hand, second one related to issue of stratification and subsistence inequality. The poverty is also a global problem and social phenomenon has an economic impacts and Multiple political implications, it is also affects a society and state, economy as well, naturally, the poverty has been contributing to damages in several sectors, many international reports claim that one fifth of the population of the globe are poor, accordingly it appears that there are lot of policies and strategies to address the problem poverty phenomenon**.**

Keywords: Poverty-Income-Crises-Resources-Economic Policy

المؤلف المرسل: النوني الجيلالي، الإيميل: ENNOUNIDJ@GMAIL.COM

1.مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية متناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور، برغم من التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره إلا أن انخفاض دخل الفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها من إتباع أساليب الحكم الغير تشاركية وتضييق المجال الديمقراطي والحقوقي وتجزئة الأسواق وضآلة النمو الاقتصادي ويفضي كل ذلك إلى تفاقم الضعف والفقر والبطالة بشكل واسع.

إشكالية الدراسة:

عرف مفهوم الفقر تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة، لأنه من أهم التحديات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وتركز مفهوم الفقر أولاً في قدرة الحصول على الاحتياجات وخاصةً التغذية منها، ثم تطور مع الزمن حتى أصبح يعبر عنه بالحرمان من الحقوق وعدم الحصول على الفرص اللازمة لتحقيق شروط الرفاه، ما كان له الأثر السلبي في تعطيل كل القدرات على اختلاف أنواعها.

من هنا تنبثق إشكالية الدراسة في التساؤل الآتية:

كيف يمكن إعطاء تشخيص وافي لظاهرة الفقر؟ وما هي أهم سبل المعالجة

من أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن تقسيم بحثنا الى المحاور الآتية:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للفقر

المحور الثاني : مؤشرات قياس الفقر

المحور الثالث: سياسات وبرامج الإقلال من الفقر

أهمية البحث:

تتضح جليا أهمية البحث من كونها تعالج موضوع متجدد يطرح جدلا واسعا لدى جملة من الباحثين والساسة وصناع القرار على المستوى المحلي والدولي فظاهرة الفقر متطورة بتطور الإنسان ومتطلباته ما يفرض علينا دائما البحث في السبل و الآليات للتقليل منه .

أهداف البحث :

يسعى الباحث في هذه الورقة الى حصر مفهوم الفقر والتطرق الى أهم النظريات المفسرة له وكذلك المقاربة الفكرية التي تصب في هذا الموضوع مع إبراز أهم السياسات والطرق للتقليل من هذه الظاهرة .

2. المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للفقر

1.2: ماهية الفقر

يمثل الفقر كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفأة البدنية، فالفقر يُعرف بالحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمستوى التعليمي ومتطلبات سكنية لائقة والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر [1].

الفقر هو السبب الرئيسي للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية في العالم، ويعتبر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة[2].

إن الفقر لا يقف عند حدود الدخل و الاستهلاك بل يتخطى ذلك ليشمل الأرض، مستوى معدل الأجور، وقواعد التبادل في السوق، وفي هذا الإطار تعتبر قدرة الفرد للوصول إلى الغذاء تحددها مجموعة من الحقوق والتي تتحكم فيها الملكية والمبادلة في المجتمع؛ أي أن ذلك يتوقف على ما يملكه أو على إمكانات التبادل المتاحة، أو ما يمكن الحصول عليه مجانا وتتسع مجموعة الحقوق إلى: الحقوق المترتبة على التبادل والحقوق المترتبة على الإنتاج ، كذلك الحقوق المتعلقة بالعمل والحقوق المرتبطة بالهبات أو التحويلات[3].

مما سبق يتضح لنا أن ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة مرتبطة بعدة جوانب تاريخية سياسية واقتصادية اجتماعية ، فحصر مفهوم الفقر يتطلب تحديد الزمان والثقافة المرافقة له؛ ولكن ما اتفق عليه هو الحرمان المادي، المتمثل في الاستهلاك الغذائي كماً ونوعاً، وتدهور الحالة الصحية، وتدني المستوى التعليمي، وانعدام المشاركة في الحياة السياسة والحقوقية، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية وفقدان الاحتياطي النقدي لمجابهة الحالات الطارئة كأزمات والبطالة والكوارث.

2.2: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر

1.2.2 نظرية الحلقة المفرغة يضع الاقتصادي "نوركس" مجموعة من القوى تربط بعضها البعض وتتفاعل بطريقة دائرية من شأنها أن تبقي حالة التوازن عند مستوى الفقر مطلق؛ من خلال مستوى تراكم رأس المال وهو العامل الرئيسي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، حيث استطاع "نوركس" ربط ذلك بالثورة التي خلقتها الاتصالات الحديثة وأثرها على زيادة الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية ، حيث تتجه كل زيادة في الدخل إلى زيادة في معدلات الاستهلاك دون حدوث ارتفاع في مستوى الادخار وهو ما يعيق الاستثمار أو التراكم

الرأسمالي في المجتمع؛ ومنه يؤكد "نوركس" أن الحلقة الأساسية في نظريته احدها متعلقة بالعرض وغياب "الادخار"، أي عرض رأسمال النقدي والأخرى متعلقة بالطلب على ذات رأسمال "الاستثمار[4].

ففي الحلقة الأولى يوضح لنا أن انخفاض الدخل الفردي في الدول المتخلفة يعني العجز على الادخار، ويترتب عليه انخفاض الاستثمار، ما يؤدي بدوره إلى تدهور الإنتاجية ، ومنه تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض؛ أما الحلقة الثانية، فتتمحور في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار ما يدل على انخفاض رأسمال المستثمر، ويترتب عليه انخفاض في الإنتاجية هذا ما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي، أي تدهور في القدرة الشرائية ، كل هذا يفرز لنا نتيجة حتمية وهي ضعف السوق المحلية وضعف الاستثمار بها وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب، وهذا ما بلور لنا الحلقة المفرغة التي تولد الفقر من خلال الصورة المبسطة المتمثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01) يوضح الحلقة المفرغة للفقر:

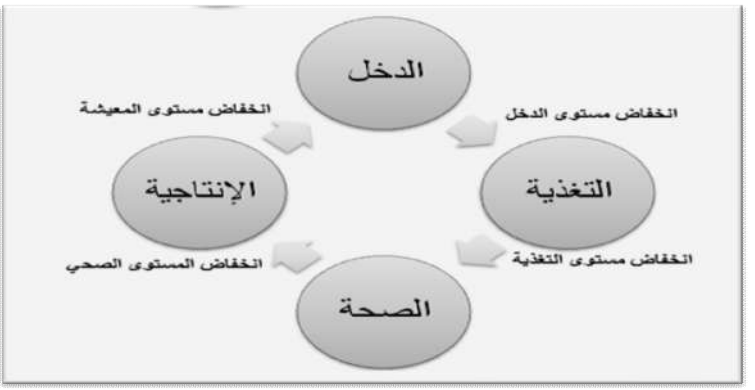

المصدر: صالح صالحي،(2006)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ص 40.

إن التحليل "توركس" والذي أبرز من خلاله الحلقة المفرغة يعني انخفاض الدخل الفردي يعكس انخفاض الإنتاجية[5]؛ وهو النقطة المركزية بين الحلقتين، تشير هذه النظرية إلى أن الفقر مرتبط أساسا بالدخل الفردي خاصةً في الدول النامية لان الفقر حلقة مفرغة ينطلق بانخفاض مستوى الدخل تليه انخفاض بمستوى التغذية ثم انخفاض بمستوى الصحة[6]، وبالتالي انخفاض حتمي في مستوى الإنتاجية، ثم تنتهي كما انطلقت بانخفاض في مستوى الدخل .

2.2.2 نظرية مالثوس: يرى "روبرت مالتوس" الذي صاغ نظريته على أساس وجود علاقة طردية ما بين النمو السكاني ومستوى المعيشة وربطه بزيادة الفقر في المجتمع ما يؤدي إلى التخلف، حيث انتقد"روبرت مالتوس" مبدأ الحرية واليد الخفية في التوازن السوقي، وأن السوق يصحح نفسه بنفسه، بدليل أن ارتفاع الأسعار مقارنة بالمداخيل يؤدي بالضرورة إلى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع؛ فالرؤية المالتوسية التي أسس لها تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها الى متتالية هندسية: 1،2 ،4 ،8 ،16، 32 ،64 ...، أما زيادة الإنتاج (الغذاء)، فتتم وفق متتالية حسابية 1 ،2 ،3، 4، 5، 6، 7 ...؛ حيث إن الزيادة السكانية تكون أكبر من العملية الإنتاجية، ما يولد عدم القدرة على الاستعانة، وهو السبب الرئيس للفقر، وليس هناك علاقة مابين أسلوب الحكم وطريقة توزيع الثروة بذلك، وعليه فإن الأغنياء ليسوا مجبرين على تأمين العمل والغذاء للفقراء، ولكن الفقراء هم المعنيون بتنظيم النسل والعمل على رفع القدرة الإنتاجية.[7] .

3.2.2 النظرية الماركسية: يرى "ماركس" صاحب أطروحة "رأس المال" أن الفقر بالأساس يرجع إلى الصراع الطبقي في المجتمع الذي وجدته الرأسمالية، فالطبقة المهيمنة تملك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العاملة التابعة لها؛ فأصحاب المصانع "أرباب العمل" يجنون أرباح ضخمة بالمقابل يدفعون أجور

زهيدة للعمال؛ إن فكرة الفقر تتجلى في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية، بل يخضع للرغبة الجامحة في استخلاص فائض القيمة على حساب طبقة العمال، وأكد "لينين" هذه الأطروحة مشيراً أن الرأسمالية يخلقها رأس المال الفائض، وهي لا تستخدمه أبداً لغرض الرفع بمستوى معيشة العمال إذ هذا يعد تراجع في أرباح الرأسماليين ما يودي حتما إلى إفقار العمال، ويقصد بالقيمة الفائضة هي تلك الموارد الاقتصادية القومية التي تحقق ناتج وطني يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الاستكفاء، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وهذا الفرق بين ما يدُفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة نتاجها الفعلي، وهو ما أطلق عليه "ماركس" "فائض القيمة" وتذهب هذه العوائد للرأسماليين[8].

3.المحور الثاني: مؤشرات قياس الفقر

الفقر ظاهرة عالمية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية تمس جميع هياكل الدولة، ولها تأثير على الفرد وعلى المجتمع، ولهذا تعددت الأبحاث والطرق لدراسته وتحديد شدته وانتشاره وقياسه، ويمكن إبراز أهمها:

1.3 مؤشر عدد الرؤوس :

يعبر هذا المؤشر على عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين تحت خط الفقر إذ افترضنا أن حجماً معين من السكان (Q) هم فقراء (أي أن مستوى الاستهلاك أقل من خط الفقر الذي تم تقديره)، وبافتراض أن (N) يمثل حجم السكان ، فإن عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$H = Q/N$$

وقد تم التمييز بين نوعين لخط الفقر حيث وضع البنك العالمي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى للاستهلاك ومستوى المعيشة لقياس الفقر[9] على

المستوى العالمي عموماً والدول النامية خصوصاً، حيث اعتمد على أسعار الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985 كمرجعية، وحدد الدخل الفردي الأدنى بـ 275 دولار سنوياً، وهو ما عرفه بخط الفقر المدقع، ويمكن إثباته عندما تكون موارد الفرد لا تسد التكلفة من الحاجيات الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان البقاء من دونها على قيد الحياة؛ والحد الأعلى للدخل الفردي سنوياً بـ 370 دولار، وأطلق عليه خط الفقر المطلق، وهو إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة المعتمد في المجتمع المعني[10].

2.3 مؤشر فجوة الفقر:

يعبر عن المبلغ المالي الذي يتعين على الشخص الفقير إنفاقه لكي يصل الى خط الفقر، وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل الفقراء، ويحسب وفق الصيغة الرياضية الآتية[11] :

$$P(G) = 1/n + \sum_{n=1}^{q} \left(\frac{z - yi}{z} \right)$$

PG = فجوة الفقر.

Yi = الدخل المعادل للفرد i (دخل العائلات الفقيرة)

Z–Yi = فجوة الفقر للفرد i (الفارق في الدخل بالنسبة الى خط الفقر)

q = عدد الفقراء.

z = خط الفقر.

3.3 مؤشر : Foster Gréer Thorbecke (FGT)

استعمل هذا المؤشر لقياس الفرق في الدخل وعدم المساواة في توزيعه عن خط الفقر في المجتمع[12]؛ وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، فالصفر يعبر على لا فقر،

بينما الواحد يدل على أقصى قيمة للفقر، ويعني تفشي الظاهرة في عموم المجتمع ويمكن صياغته رياضيا كما يلي:

$$P\alpha = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i-1}^{q}\left(\frac{Z-Yi}{Z}\right)\alpha$$

علما أن : $0 \leq \alpha$ يعبر عن درجة اليقين بسبب تأثير الفرق والابتعاد عن الفقر لوجود آلا عدالة في توزيع الدخل، وهو ما يعتبر نسبياً لخط الفقر.

Yi = الدخل المعادل للفرد i (دخل العائلات الفقيرة).

Z−Yi = فجوة الفقر للفرد i .

وفق المعطيات الراهنة يمكن استخلاص ثلاث حالات ممكنة:

1 إذا كان : $\alpha = 0$: أي أن P_0 يمثل عدد الرؤوس H.

2 إذا كان : $\alpha = 1$: أي أن P_1 يمثل مؤشر فجوة الفقر.

3 إذا كان : $\alpha = 2$: أي أن P_2 يمثل عدم المساواة و ألا عدالة .

4. المحور الثالث: برامج و سياسات الإقلال من الفقر

تتبع الدول مجموعة من الخطط والاستراتجيات لمكافحة الفقر، تتمثل في حزمة من البرامج والسياسات التنموية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، تتجلى معظمها فيما يلي:

1.4 الوسائل الاقتصادية لمكافحة الفقر:

تعد السياسة الاقتصادية الركيزة الأساسية لاقتصاد ذي قاعدة صلبة، ولهذا تسعى الحكومات إلى وضع برامج تساعدها في مكافحة الفقر، وتتمثل معظمها فيما يلي:

1.1.4. تمويل المشاريع الصغرى

إن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الإيجابية على الأسر التي تتلقاها، بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم،

إلى التخطيط المستقبلي وتحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، ورفع المستوى الصحي والتعليمي لأطفالهم[13]؛ حيث أكد البنك الدولي عام 2008 أن نسبة 8 % من القروض من "بنك غرامين " في بنغلاديش تحد من دائرة الفقر سنويا، فالدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل يساعد كذلك على زيادة دخل أسرة بأكملها، بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم، كما أشار أن 68% من المستفيدين من خدمات برنامج "SHARE" في الهند ولفترات طويلة لوحظ أنهم قد شهدوا ارتفاعا في مستويات الرفاهية الاقتصادية على أساس مصادر الدخل وامتلاك الأصول المنتجة وظروف السكن ونسبة الإعانة الأسرية، كما حدث تحول ملحوظ في أنماط التوظيف، فانتقلوا من العمل اليومي غير المنظم ومنخفض الأجر إلى التوظيف الذاتي ذي مصادر الدخل المتنوعة والمعتمد أساسا على الأنشطة الصغيرة[14].

2.1.4 قناة الإنفاق الحكومي

تتبع الحكومة حزم من الإجراءات لمعالجة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قادرة على تمويلها عن مصادرها العادية التي لا تولد تضخم، فتقوم بضخ الأموال عبر مختلف القنوات من أجل تضييق الهوة وتتمثل في تدعيم الفئات الهشة عن طريق دعم الأسعار، والمساعدات الاجتماعية[15] .

2.4 الوسائل الاجتماعية لمكافحة الفقر

تتمحور معظم سياسات الإقلال من الفقر حول اتخاذ إجراءات وقائية كانت أو لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية أو تجاوز المرحلة نهائياً، ولإعداد هذه السياسات والبرامج لابد من الاعتماد على قنوات أساسية تتمثل في قناة الرعاية الاجتماعية وعلى قناة المتعلقة بالتشغيل مباشرة وقناة التحويلات النقدية والعينية.

1.2.4 قناة الرعاية الاجتماعية:

تعد شبكات الضمان الاجتماعي جوهر الرعاية الاجتماعية، وهي آلية لتأمين الفقراء ضد مخاطر تدهور دخولهم، تكمن نجاعتها في المدى القصير، حيث يتطلب في شبكات الضمان اجتماعي توفير آلية فعالة أكثر كفاءة وعدالة؛ فيجب على الحكومات في تصميم شبكات الضمان الاجتماعي التقيد بالمبادئ التالية التي استنبطت من التجارب العملية[16]:

– ضرورة تجاوب شبكات الضمان الاجتماعي لاحتياجات الفقراء، وأن تكون مرنة لمحاولة استيعاب الصدمات في الوقت المناسب ومحاولة تقليص الهوة في الحالات العادية.

– أن تسعى شبكات الضمان لتعاقد والتعامل مع شركات مناوبة، وأن تكون قريبة من سوق العمل لغرض تضييق المجال أمام الحوافز السلبية التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة، وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي.

2.2.4 قناة التشغيل:

تسعى الحكومات لمكافحة الفقر من خلال إعداد برامج وصياغة مشاريع تهدف من خلالها لتقليل من الفقر ولا يتأتى هذا إلا من خلال معالم واضحة تتمثل في:

- استحداث مشاريع على المستوى محلي تستقطب عمالة لغرض تنشيط الدورة الاقتصادية.
- أن ترافق الحكومات المشاريع، وهذا من خلال وضع وكالات مختصة في الشغل ذات طابع لا مركزي لغرض احتواء الصعوبات والعراقيل.
- أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين للعمل للتقدم للوظائف ولتشغيل أكبر عدد منهم وتشجيع الآخرين للبحث عن وظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبياً.

3.2.4 قناة التدفقات العينية والنقدية:

تضع الحكومات برامج لتغطية الغير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، وتشتمل هذه البرامج[17] التي يتم التحكم ببدايتها ونهايتها وتوسعها، على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد تجاوز الأزمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك، وينبغي أخذ الحذر في تصميم مثل هذه البرامج ففي كثير من الأحيان يكون المطلوب من توفير الائتمان هو منح وليس القرض[18].

3.4 الوسائل السياسية لمكافحة الفقر :

تتمحور الوسائل السياسية في تمكين الفقراء من اكتساب القوة، من خلال زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم، وهذا بـ[19]:

– صياغة قوانين لتسهيل توفير الخدمات للفقراء على نحو أكثر فعالية بدون تمييز ولا إقصاء.

– محاربة الفساد واستخدام سلطة الدولة لتوجيه الموارد لدوائر التي تفيد الفقراء ، وهذا بواسطة تبسيط الإجراءات وجعلها شفافة للعملاء.

– احترام سلطة القانون، تشجيع مشاركة الفقراء في العمليات السياسية، وكذا استقلال القضاء وترسيخ مبدأ العدالة.

5.الخاتمة:

يشكل إعطاء تعريف للفقر تحدياً نظراً لارتباط المفهوم بعدة متغيرات أبرزها التطور المصاحب لهذه الظاهرة من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية حيث قمنا بإعطاء قراءة لتطور مفهوم الفقر وتوضيح خطوط الفقر وأنواعها وإبراز مختلف

المؤشرات ونماذج قياسه ومدى ارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفرد، كما سعينا في هذه الورقة البحثية إلى التطرق الى أهم السياسات والبرامج الهادفة لغرض الإقلال من الفقر، حيث أتضح لنا أن الحكومات والهيئات الدولية قامت بصيغة سياسات مختلفة ومتعددة ذات هدف موحد فالسياسة الاقتصادية وضعت الدخل والجانب النقدي كحجر أساس لمجابهة الفقر من خلال إعادة توزيع الدخل، والإنفاق الحكومي الموجه للفئات الهشة أما السياسات الاجتماعية تمخض عليها فاعلية شبكات الضمان الاجتماعية في التصدي للصدمات، والوسائل السياسية اعتمدت بالأساس على مشاركة الفقراء في الحياة السياسية والتمتع بالحقوق المدنية؛ وقد توصلنا إلى جملة من استنتاجات أهمها:

- تعدد المقاربات المفسرة لظاهرة الفقر يدل على شاسعة الظاهرة ومدى انتشارها والأهمية التي تكتسبها على مستوى الهيئات الدولية والدول الكبرى ما أعطاه الصبغة الدولية.
- من الصعب الوقوف على جل المتغيرات المكونة لظاهرة الفقر ولا قياسها نظرا لوجود متغيرات نوعية، وقياس الفقر يتطلب الوقت، الجهد والمال، لأنها مهمة لا يمكن آن تتم بطريقة صحيحة إلا إذا تم الحصول على المعلومات الكافية بواسطة الأفراد والعائلات الفقيرة بذاتها.
- تعزيز القدرة على تحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة ، وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية التي تهدف إلى تأهيل الأسر الفقيرة للمساهمة في العملية الإنتاجية.
- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال تسهيل القروض الموجهة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك والعمل على توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المرافقة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة والتسويق.

- ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن سوق العمل وعن حجم مشكلتي الفقر والبطالة وتوزيعهما وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل الاجتماعية والاقتصادية.

6.المراجع

[1] سالم توفيق النجفي ،احمد فتحي عبد المجيد،(2008)،السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى،ص39.

[2] عبد الرزاق فارس،(2001)،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر ، ص19.

[3] Sen AMARTYA, (1999), .Poverty: An Ordinal Approach to Measurement .;the economist, vol. 44

[4] نادية رمسيس،(1984)، النظرية الغربية والتنمية العربية : الواقع والرهان والمستقبل ،مجلة المستقبل العربي،مركز درسات الوحدة العربية، بيروت،ص33.

[55]إسماعيل شعباني،(1997)،مقدمة في إقتصاد التنمية،دار هومة الجزائر،ص82.

[6] عدنان داود العذاري،هدى زوبير الدعمي ،(2010)،قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،دار جرير عمان،ص37.

[7] عدنان داود العذاري، هدى زوبير الدعمي ، مرجع سابق، ص 39.

[8] سالم توفيق النجفي ،احمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة للوطن العربي ، مرجع سبق ذكره،ص74.

[9] إبراهيم محمد مؤشرات ،(2010)خليل التنمية البشرية العربية المعهد العربي الأفريقى ، 13. ص

[10] Hagenaars, A. J. M.(1998), «The Definition and Measurement of Poverty», Journal of Human Resources, Vol. 23, No. 2,P.211.

[11] Lipton.M,(1997) ,"Poverty ,are there holes in the consensus",World development,P.1003.

[12] الوالي فاطمة، (2015-2016)، قياس متعدد الابعاد في الجزائر: الاقتصاد الغير رسمي،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،ص29.

[13] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، CGAP ، (2003)، التأمين الأصغر :استراتجية إدارة المخاطر، موجز الجهات المانحة رقم21 ،البنك الدولي، ص 2.

[14] ناثانيل جولد برج، (2005)، قياس أثر التمويل الأصغر :حصر للمصادر المعروفة، سلسلة;منشورات مؤسسة غرامين، الولايات المتحدة الأمريكية، ص29.

[15] Sen, AMARTYA., January (2010), Theory of Poverty.p45. National Law University, Delhi

[16] علي عبد القادر علي ،(2005) ، مؤشرات الفقر القياس والسياسات، حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 14.

[17] أربيل فيسبين، نوربرت شادي،(2002)،التحويلات النقدية المشروطة :الحد من الفقر حاليا ومستقبلا، البنك الدولي، واشنطن، ص16.

[18] المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الإتحاد العربي للأسمدة،(2009)، تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية و تأثرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ورشة عمل للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،ص 16.

[19]Programme des Nations Unies pour le développement, (2000) rapport Mondial sur le développement humain, PP 59-63.